الميزان التجاري بين العراق وألمانيا حتى عام ٢٠٠٣م

م.م. عذراء عباس جاسم

الجامعة المستنصرية /كلية الآداب /قسم التاريخ

athraaabass@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

تمثل الدراسات التاريخية التي تناولت الجانب الاقتصادي في العراق أهمية كبيرة، على الرغم من ندرتها، وأصبح موضوع الميزان التجاري ذا أهمية بالغة. إذ لا يمكن نغفل أن دراسة الجانب الاقتصادي يتطلب تسليط الضوء عليه من قبل الباحثين. علاوة على ذلك، لم يتم تناول الميزان التجاري بين العراق وألمانيا في الدراسات الأكاديمية السابقة، وهو ما دفع الباحث إلى دراسة هذا الموضوع بتسلسل تاريخي للأحداث، خاصةً أن ألمانيا شاركت في معظم المحطات التاريخية التي عاشها العراق.

بدأ الميزان التجاري يتطور خلال مدة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وأصبح النفط المصدر الرئيسي لصادرات العراق إلى ألمانيا، وكانت الصادرات الألمانية تشمل الأسلحة والمعدات الحربية، فضلاً عن الآلات والأجهزة والمنتجات الطبية.

قسم البحث على مقدمة وثلاث محاور وخاتمة، احتوى المحور الاول الذي حمل عنوان (الخلفية التاريخية للميزان التجاري بين العراق والمانيا حتى عام ١٩٨٠) بداية العلاقات التجارية بين البلدين التي تعود ما بعد الحرب العالمية الأولى، وعرض المبحث تطور الميزان التجاري خلال المدة الممتدة من عام (١٩١٨- ١٩٨٠)، اما المحور الثاني الذي حمل عنوان (الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الغربية والشرقية (١٩٨٠- ١٩٩٠)، سلط الضوء على تطور الميزان التجاري مع المانيا الشرقية، اذ اقتصر على تجارة الأسلحة والمعدات الحربية ومع توقف النشاط التجاري مع المانيا الغربية كون العراق في حالة حرب ويحتاج الى الأسلحة، فضلاً عن ذلك ان المانيا الغربية أعلنت حيادها في الحرب، اما المحور الثالث الذي حمل عنوان (الميزان التجاري بين العراق وألمانيا ال اتحادية (١٩٩٠- ٢٠٠٣)) الذي تتبع تطور الميزان التجاري بين البلدين والذي شهد توقف بسبب العقوبات التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية، واحتوت الخاتمة على اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

الكلمات المفتاحية: (الميزان التجاري، العلاقات التجارية، المانيا الشرقية، المانيا الغربية، المانيا الاتحادية).

The Trade Balance Between Iraq and Germany Until 2003

Athraa Abbas Jassim

Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of History

athraaabass@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

Historical studies that dealt with the economic aspect in Iraq are of great importance, despite their scarcity, and the topic of the trade balance has become of great importance. We cannot ignore that studying the economic aspect requires highlighting it by researchers. Moreover, the trade balance between Iraq and Germany was not addressed in previous academic studies, which prompted the researcher to study this topic in a historical sequence of events, especially since Germany participated in most of the historical stations that Iraq experienced.

The trade balance began to develop during the fifties and sixties of the last century, and oil became the main source of Iraqi exports to Germany. German exports included weapons and military equipment, as well as machinery, devices, and medical products.

The research section consisted of an introduction, three axes, and a conclusion. The first axis, entitled (Historical Background of the Trade Balance between Iraq and Germany until 1980), included the beginning of trade relations between the two countries dating back to after World War I. The research presented the development of the trade balance during the period extending from (1918-1980), and the second axis, entitled (The Trade Balance between Iraq and West and East Germany (1980-1990), shed light on the development of the trade balance with East Germany, as it was limited to the trade in weapons and military equipment, and with the cessation of trade activity with foreign Germany, as Iraq is in a state of war and needs weapons. In addition, West Germany declared its neutrality in the war. As for the third axis, titled (The Trade Balance between Iraq and Federal Germany (1990-2003)), which tracks the development of the trade balance between the two countries, which witnessed a halt due to... The sanctions

imposed on Iraq after the Second Gulf War, and the conclusion contains the most important findings of the research

Keywords: (trade balance, trade relations, East Germany, West Germany, Federal Germany).

المقدمة:

جذور الميزان التجاري بين العراق وألمانيا تعود إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، حيث كانت تعتمد غالبية صادرات العراق على المنتجات الزراعية، وتحتل التمور مكانة بارزة فيها، من جانبها كانت صادرات ألمانيا تتمثل في مجموعة متنوعة من المنتجات، مثل الآلات والمعدات، والمبيدات الزراعية. ولقد استمر الميزان التجاري بين البلدين في التركيز على القطاع الزراعي.

بدأ الميزان التجاري يتطور خلال مدة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وأصبح النفط المصدر الرئيسي لصادرات العراق إلى ألمانيا، وكانت الصادرات الألمانية تشمل الأسلحة والمعدات الحربية، فضلاً عن الآلات والأجهزة والمنتجات الطبية.

استمر التعاون التجاري بين البلدين حتى عام ١٩٩٠ عندما فُرضت الامم المتحدة على العراق عقوبات اقتصادية بسبب حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت، ادى ذلك الى توقف الميزان التجاري بين البلدين بسبب العقوبات، وفي عام ١٩٩٦ اصدرت الامم المتحدة قرار "النفط مقابل الغذاء والدواء"، وعاد الميزان التجاري بشكل محدود واستمر حتى عام ٢٠٠٣.

قسم البحث على مقدمة وثلاث محاور وخاتمة، احتوى المحور الاول الذي حمل عنوان (الخلفية التاريخية للميزان التجاري بين العراق والمانيا حتى عام ١٩٨٠) بداية العلاقات التجارية بين البلدين التي تعود ما بعد الحرب العالمية الأولى، وعرض المبحث تطور الميزان التجاري خلال المدة الممتدة من عام (١٩١٨- ١٩٨٠)، اما المحور الثاني الذي حمل عنوان (الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الغربية والشرقية (١٩٨٠- ١٩٩٠)، سلط الضوء على تطور الميزان التجاري مع المانيا الشرقية، اذ اقتصر على تجارة الأسلحة والمعدات الحربية ومع توقف النشاط التجاري مع المانيا الغربية كون العراق في حالة حرب ويحتاج الى الأسلحة، فضلاً عن ذلك ان المانيا الغربية أعلنت حيادها في الحرب، اما المحور الثالث الذي حمل عنوان (الميزان التجاري بين العراق وألمانيا ال اتحادية (١٩٩٠- ٢٠٠٣))

الذي تتبع تطور الميزان التجاري بين البلدين والذي شهد توقف بسبب العقوبات التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية، واحتوت الخاتمة على اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

المحور الأول

الخلفية التاريخية للميزان التجاري بين العراق وألمانيا حتى عام ١٩٨٠

أولاً: مفهوم الميزان التجاري:

ان الميزان التجاري لأي بلد يعبر عن الفرق بين قيمة السلع التي يصدرها وقيمة السلع التي يستوردها. يكون الميزان التجاري للبلد إيجابيًا عندما تكون قيم الصادرات أكبر من قيم الواردات، ويكون سالبًا عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات، إذا ما تمت إضافة قيم الخدمات (مثل النقل والتأمين والخدمات الأخرى) للسلع المصدّرة والمُستوردة، يتشكل ميزان الحساب التجاري الذي يُعكس حالة التدفق الدولي للدفعات المالية للبلد. (حسن، ١٩٦٥، ج١، ص٤٠١).

يعبر ميزان المدفوعات لأي بلد عن الفرق بين مجموع مقبوضاته مقابل صادراته من السلع، الخدمات، راس المال، الذهب، الى بقية دول العالم منها خلال سنة معينة او عدد من السنين ويكون ميزان المدفوعات لبلد ما، في حالة توازن، حينما يكون صافي حركة الذهب ورؤوس الاموال متوازناً (جودة، ١٩٩١، ص١٠٣).

ان من شروط عدم وجود (عجز كامن) في ميزان المدفوعات تتضمن عدم زيادة نسبة البطالة عن المستويات السائدة في البلدان الأخرى وعدم فرض قيود على الاستيراد بما يحد من الطلب على العملات الأجنبية وعدم قبول القروض الاستثنائية التي لا تلبي المعايير المقبولة من قبل الجانين المقرض والمقترض معتمدين على الأحوال الاعتيادية المطلوبة لاقرض الاموال بشكل مباشر (حسن، ١٩٦٥، ج١، ص٤٠٢).

ثانياً: الميزان التجاري حتى عام ١٩٣٩:

بدأ الميزان التجاري بين العراق وألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، الا انه كان مائلاً لصالح المانيا على حساب مصلحة العراق الاقتصادية (جميل، ١٩٤٩، ص٣٢٤)، وذلك بسبب قيود الصرف التي فرضتها الحكومة الألمانية عام ١٩٣١ وتفاقمت بعد صعود الحزب النازي للسلطة عام ١٩٣٣ وقد وقفت عائقاً امام زيادة حجم الصادرات الى المانيا بمعدل يوازي زيادة الاستيراد

منها (د.ك.و، مجلس التخطيط الاقتصادي، رقم الملف (٣٢١٣١/١٥٢)، الدعاية للمنتوجات العراقية، ص١)، نتيجة لذلك عقدت معاهدة تجارية بين البلدين في اب ١٩٣٥ وأبرز ما تضمنته ان تبادل المعاملة بما يتناسب مع معاملة أولى الدول بالدعاية بما يتعلق بالمواطنين الشركات والانتاج الصناعي الخاص لكل طرف في بلد الطرف الاخر (شذر، ١٩٨٨، ص٦٥-٦٨).

انعكست تلك المعاهدة بشكل إيجابي على الميزان التجاري بين البلدين، فلقد زادت الصادرات العراقية بنسبة ٢٦% عام ١٩٣٦ عن العام السابق، لدرجة انتقلت فيها المانيا من الدرجة العاشرة للدول التي تستورد المنتجات العراقية الى الدرجة السابعة، من ناحية اخرى ارتفعت واردات العراق من المانيا حيث بلغت ٥% من اجمالي وارداتها (شذر، ١٩٨٨، ص٦٦-٦٨).

في الجدول ادناه يعطي نظرة عامة عن السلع التي يتم تصديرها واستيرادها بين البلدين.

جدول (١)

نظرة عامة عن السلع التي يتم تصديرها واستيرادها بين البلدين

ت	الدولة	السلع المصدرة	السلع المستوردة
1	العراق	التمور، الجلود، الذرة	الحديد والصلب، الفولاذ، الآلات الصناعية، المنتجات الكيميائية، المواد الطبية
2	المانيا	الهواتف، والمنتوجات التي ورد ذكرها في نفس الجدول	بالدرجة الاولى التمور كونها تدخل في صناعة المشروبات الكحولية

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر أعلاه (شذر، ١٩٨٨، ص٦٦-٦٨).

ثالثاً: الميزان التجاري خلال الأعوام (١٩٣٩- ١٩٥٨):

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) توقف الميزان التجاري بين العراق وألمانيا، نتيجة قطع كافة الاتصالات التجارية بين البلدين (د.و.ك، ملفات وزارة المواصلات والاشغال، رقم الملف (٣٢١٣١/٤٥)، المؤتمرات العامة ١٩٤٧-١٩٥٨، ص٤)، ومع نهاية الحرب أبدى العديد من التجار الالمان رغبتهم في استئناف التبادل التجاري بين البلدين خاصة بعد انتشار المجاعة في المانيا، كانت أبرز المنتجات الزراعية التي استوردتها المانيا من العراق هي التمور نظرا لأهميتها في صناعة

المشروبات الكحولية والاعلاف، وقد اشترت المانيا عام ١٩٤٧ نحو (١,٩٦٥) طن من المنتجات الزراعية (التمور)، ثم ارتفعت الى (١٩,٦٧٢) طن عام ١٩٤٨ (صحيفة الزمان، العدد ٤٠٩٠، ٣٠ اذار ١٩٥١).

مع بداية عام ١٩٥٠ بدأ الميزان التجاري بين البلدين بالعودة، وقد جرت مباحثات ثنائية لأبرام اتفاقية اقتصادية تعتمد على التبادل التجاري وذلك على أساس تصدير العراق كميات كبيرة من التمور مقابل تزويد المانيا للعراق بالمكائن والادوات والمواد الانشائية، كما تم التوصل الى اتفاق يتضمن تقديم العراق تسهيل استقدام خبراء المان (ياسين، ٢٠١٨، ص١٠٧) الذين يحتاجهم لمشروعاته الاعمارية.

وعلى هذا الأساس عقد اتفاق تجاري بين البلدين في ٧ حزيران ١٩٥١ وتم تنفيذه في ١٥ شباط ١٩٥٢ والذي كان يهدف الى تلبية احتياجات المشاريع الاعمارية، بما في ذلك تقديم الخبراء الالمان للعمل في العراق وشمل الاتفاق توفير البضائع والسلع بين البلدين دون اي قيود كمركية وفرض الرسوم والضرائب المناسبة، واستمر هذا الاتفاق بين البلدين حتى عام ١٩٥٨ (ياسين، ٢٠١٨، ص١٠٨).

رابعاً: الميزان التجاري بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى عام ١٩٨٠:

بعد حدوث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تراجع الميزان التجاري بين العراق وألمانيا كبير، وذلك نتيجة التطورات السياسية التي أعقبت الثورة ودفعت ان تكون نحو زيادة التعامل التجاري مع البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي (جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٧، ١٩٥٩/٣/٩)، اذ أقدم العراق على توقيع اتفاقية بين العراق والاتحاد السوفيتي في ١٦ اذار ١٩٥٩ في موسكو وتم تصديقها بموجب القانون بالرقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ مما جعل الميزان التجاري يميل نحو الاتحاد السوفيتي بدلا من المانيا (رشم، ١٩٨٨، ص٩٨-٩٩).

تميزت الاتفاقية بعدة مميزات أبرزها الاتي:

١. تعزيز التبادل التجاري وتوسيعه بناء المساواة والمنفعة المتبادلة.
٢. تنظيم الدفع بناءً على النقد وبالعملات القابلة للتحويل.
٣. تتضمن جميع الاتفاقيات قوائم بالسلع والبضائع بالعملات القابلة للتحويل من كل طرف الى الطرف الاخر (رشم، ١٩٨٨، ص٩٩).

بسبب انحياز الحكومة العراقية الى الاتحاد السوفيتي بدأ العلاقات بين العراق وألمانيا الشرقية بالعودة بحكم تبعية الأخيرة للاتحاد السوفيتي، وبناء على هذا زار رئيس وزراء المانيا الشرقية أوتو غروتول (Otto Grotewohl) الى العراق في أواخر عام ١٩٥٩ بهدف إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء بين البلدين بهدف رئيسي او فتح قنصليات عامة كهدف ثانوي ولكن لم توافق الحكومة العراقية على ذلك الاقتراح. (Michael Lemke, 1993, S. 1. 35). وذلك نظراً لعدم اعتراف معظم دول منطقة الشرق الاوسط بألمانيا الشرقية، ولكن مع بداية عام ١٩٦١ بدأت المانيا الشرقية التأكيد على وجودها من خلال فتح قنصليات في سوريا ومصر وإندونيسيا ونتيجة لذلك وافق العراق على فتح قنصلية لألمانيا الشرقية في بغداد عام ١٩٦٢. (Egon Winkelmann, 1997, S. 16).

عودة العلاقات التجارية بين البلدين ادت الى تحسن الميزان التجاري وكانت صادرات النفط على رأس قائمة السلع المصدرة للعراق اذ بلغ معدل تصديره عام ١٩٦٢ (٢,٦) مليون طن وارتفع بشكل تدريجي حتى بلغ (١٠,٦) مليون طن عام ١٩٦٦ ومما شكل ما يقارب (٨٠%) من احتياجات المانيا الشرقية من النفط الخام.

استمر العلاقات التجارية بين العراق وألمانيا الشرقية حتى بعد تغير نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٨، سعى حزب البعث (المنحل) الى تعزيز العلاقات مع المانيا الشرقية نتيجة توجيهاته نحو الاتحاد السوفيتي، وعلى إثر ذلك زار وزير الخارجية العراقي المانيا الشرقية في اذار ١٩٦٩ واكد على استمرار العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين، بدوره زار وزير خارجية المانيا الشرقية أوتو فينتسر (Otto Winzer) العراق خلال المدة (٦- ١١) أيار ١٩٦٩، وتم الاتفاق على تحويل القنصليات الى سفارات لكلا البلدين ورحب العراق بذلك، كما تضمن الاتفاق على توسيع التبادل التجاري والثقافي بين البلدين. (Ulf Engel and Hans- Georg Schleicher, 1998, S.1.7).

أرسلت المانيا الشرقية دعوة الى العراق في عام ١٩٧١ لحضور مؤتمر اقتصادي دولي، بهدف تطوير التخطيط الاقتصادي وتأسيس جمعيات تعاونية للإنتاج الزراعي، وافق العراق على هذه الدعوة وشارك في المؤتمر.

وفي نفس العام أرسلت المانيا الشرقية مجموعة خبراء الالمان لإقامة دورات تدريبية للمدراء والموظفين في الجمعيات التعاونية، فضلاً عن ذلك وافقت المانيا الشرقية بناءً على طلب العراق بأنشاء

مصنع لطباعة الكتب المدرسية بسعة سنوية تبلغ (١٠) مليون كتاب مدرسي، واشترط العراق ان يكون المصنع جاهزاً نهاية عام ١٩٧٣.

تطور الميزان التجاري بين البلدين بشكل كبير، حيث اعتمد العراق على المانيا الشرقية بتزويده بالمكائن والآلات الزراعية، فتم تزويد العراق عام ١٩٧٠ بمطاحن للدقيق أرسلتها المانيا الشرقية من مدينة درسدن (Dresden) وبلغ سعرها (٣,٠٠٠,٠٠٠ ملايين دينار عراقي)، كما عقدت الهيأة العامة للحبوب العراقية اتفاق مع احدى الشركات الألمانية لتزويد العراق بـ(٤) مطاحن للقمح وبطاقة إنتاجية (٢٠٠) طن في اليوم، وتم توريدها للعراق بشكل كامل اواخر عام ١٩٧٥ (Statistisches, 1974, S. 80).

اقتصر الميزان التجاري بين البلدين على مجموعة من السلع فكانت في مقدمة السلع المصدرة من المانيا الشرقية هي (الأجهزة الطبية، مسحوق الحليب)، اما العراق فكانت في مقدمة صادراته (النفط الخام وبعض المنتوجات الزراعية (التمور)).

وفي الجدول ادناه يوضح ارتفاع الملحوظ للميزان التجاري بين البلدين.

الجدول (٢)

ارتفاع الملحوظ للميزان التجاري بين البلدين

الميزان التجاري بين العراق وألمانيا	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٧٩
	٩,٨	١٧,٧	٢٥,٨	١٠٣,٨	١٢٢,٥

(Statistisches, Amt der DDR, 1974 , S. 84)

يجب الإشارة ان الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الغربية قد توقف منذ عام ١٩٦٢، وذلك لان المانيا الغربية قد أعلنت عدم رغبتها في اقامة علاقات دبلوماسية مع أي دولة تعترف بجمهورية المانيا الشرقية ومع اي دولة تعترف بها، وهذا يفسر توقف الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الغربية في تلك المدة. ولكن شهد عام ١٩٧٣ حدوث ازمة نفط لدى المانيا الغربية بعد ان أصدرت عدد من الدول العربية قرار بفرض حظر لصادرات النفط على الولايات المتحدة ودول الغرب على إثر مساندتها ودعمها للكيان الصهيوني في حرب الغفران عام ١٩٧٣، كان ذلك كجزء من التضامن العربي مع مصر، مما دفع ذلك المانيا الغربية للتوجه نحو العراق لتغطية احتياجها من النفط الخام وبلغ معدل صادرات النفط

الخام العراقي الى المانيا الغربية ما نسبته ٧٠-٨٠% من اجمالي الصادرات العراقية، واستمر التعاون بين الطرفين حتى ما بعد عام ١٩٨٠. (William Glenn Gray, 2003, p. 92-94)

المحور الثاني

الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الغربية والشرقية (١٩٨٠-١٩٩٠)

أولاً: المانيا الغربية:

كانت بداية حقبة الثمانينات قد شهدت انخفاضا تدريجياً للميزان التجاري بين البلدين، ويعود ذلك بسبب اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية (حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨)، ونتيجة لذلك تعقدت شروط التبادل التجاري بشكل كبير، على سبيل المثال أصبحت التسهيلات الائتمانية التي كانت تمنحها المانيا الغربية للعراق تأتي بشروط صارمة تتطلب سداد الديون على الفور، اذ تم ربط حصول العراق على تسهيلات مالية جديدة من المانيا بسداد التزاماته المالية السابقة (صحيفة السياسية، العدد ٦٠٦٦، ١٩٨٥/٦/٢٧).

خلال حقبة الثمانينات أي مدة الحرب اقتصر الميزان التجاري العراقي على شراء الأسلحة والمعدات الحربية والتي كان يستوردها من (المانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي، فرنسا، ايطاليا)، بينما لم يقدم العراق على استيراد أي قطع عسكرية من المانيا الغربية (مجموعة من الباحثين العرب ، ١٩٩٣)، فضلاً عن ذلك شهد الاقتصاد الألماني في عام ١٩٨٣ حالة من الارتباك بعد توجيه الادعاء العام الألماني تهمة الى وزير (جريدة الاهرام، العدد ٤١٧، ١٩٨٣، ص٤) الاقتصاد اوتو غراف لامبسدورف (Otto Graf Lambsdorff) تهمة تلقي رشوة من احدى الشركات الصناعية الكبرى، وأثارت تلك الحادثة الراي العام وقد طالب باستقالة الوزير، اتخذت الحكومة الألمانية قرار برفع الحصانة عنه واقالته في نهاية العام نفسه، اثرت تلك الحادثة على الميزان التجاري بين المانيا الغربية ودول العالم بما فيها العراق، وصلت الى حد التوقف الجزئي (صحيفة السياسية، العدد ٦٠٦٦، ١٩٨٥/٦/٢٧)، ولكن مع بداية عام ١٩٨٤ بدأ الجانبان الألماني والعراقي بالتعاون ضمن لجنة اقتصادية مشتركة تجتمع كل سنتين وأسهمت في تقليص العجز الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد العراقي خلال مدة الحرب العراقية- الإيرانية.

نتج عن عمل تلك اللجنة، تأثيراً ايجابياً على الميزان التجاري العراقي، أذ زادت الصادرات الألمانية الى العراق عام ١٩٨٤، وقد بلغت (٢,٤٥ مليون مارك)، وهو ما يعادل ضعف صادرات العراق الى المانيا الغربية في نفس المدة، كما قامت الشركات الألمانية التي كان عددها في ذلك الوقت (٦٤) شركة، بأنشاء مشاريع اقتصادية داخل العراق بلغت بقيمة الاجمالية (٤ ملايين دولار) أي ما يعادل (١٢,٢) مليون مارك، في حين اقتصرت صادرات العراق لغاية عام ١٩٩٠ الى المانيا الغربية على النفط (صحيفة كل العرب، العدد ٣٧٢، ١٩٨٩/١٠/٦).

جدول (٣)

الهيكل السلعي لاستيرادات العراق من المانيا الغربية للأعوام (١٩٨٠- ١٩٨٧)

الاعوام	السلع الاستهلاكية	السلع الوسطية	السلع الرأسمالية	السلع الاستمرارية	النسبة المئوية
1980	25،115	82،373	287،663	395،151	6،3%
1981	33،384	85،461	422،237	541،082	6،2%
1982	23،422	107،705	364،255	594،382	3،9%
1983	21،361	82،434	219،812	323،607	6،6%
1984	45،372	62،075	128،864	236،311	19،2%
1985	36،479	75،505	107،195	219،179	16،6%
1986	26،576	44،423	52،039	153،038	17،4%
1987	14،247	19،770	46،873	80،890	17،6%

المصدر: (جودة، ١٩٩١، ص١٧١)

جدول (٤)

صادرات العراق الغير النفطية الى المانيا الغربية للأعوام (١٩٨٠- ١٩٨٧)

الأعوام	السلع الاستهلاكية	السلع الوسطية	اجمالي الصادرات
1980	0،001	0،319	0،319
1981	0،003	0،108	0،111
1982	0،013	0،166	0،178
1983	0،095	0،256	0،350
1984	0	0،399	0،399
1985	0،111	0،149	0،260
1986	0،026	0،217	0،243
1987	0،063	0،454	0،517

المصدر: (جودة، ١٩٩١، ص١٧٩)

ثانياً: المانيا الشرقية:

أدت ظروف الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨) على تقليص الميزان التجاري بين العراق والمانيا الشرقية الى استيراد العراق الأسلحة والمعدات الحربية لتلبية احتياجاته العسكرية، وفي اذار ١٩٨١ أرسل العراق وفداً عراقي الى المانيا الشرقية للتوقيع على اتفاقية عسكرية بين البلدين، تستهدف إقامة منشآت عسكرية لإنتاج الذخيرة والبارود وصناعة الأسلحة الخفيفة، وقد وافقت المانيا الشرقية هذه الاتفاقية (Hermann Wentker, 2012, S. 16)، فضلاً عن ذلك حصل العراق على قروض مالية من المانيا الشرقية في عام ١٩٨٣، كان الهدف من تلك القروض حصول المانيا الشرقية على النفط الخام بأسعار مناسبة، وخلال الأعوام (١٩٨٤ -١٩٨٥) استورد العراق من المانيا الشرقية عجلات عسكرية لنقل الجنود والأسلحة بلغ عددها (١١٠٠) عجلة (Benno- Eide Siebs, 1999, S. 288).

المحور الثالث

الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الاتحادية (١٩٩٠- ٢٠٠٣)

يشكل الميزان التجاري العراقي المكون الأكبر في ميزان المدفوعات، وبدأ من عام ١٩٩٠ ظهر انخفاض التنوع السلعي في قائمة صادراته، اذ اصبح النفط يشكل اكثر من ٩٥% من صادراته، واثرت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ بعد احتلال العراق للكويت بشكل كبير على الميزان التجاري، وذلك بعد ان أصدر مجلس الامن القرار بالرقم (٦٦١) في ٦ اب ١٩٩٠ (عاشور، ٢٠٠٧، ص١٩)، ووفقاً للمادة (٥١) للفصل السابع تقرر اتخاذ الاجراءات الاتي:-

١. تمنع جميع الدول من استيراد السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق.
٢. يمنع جميع الدول عن توفير اية أموال او موارد مالية او اقتصادية أخرى لحكومة العراق او أي مشاريع تجارية او صناعية للمرافق العامة في العراق.
٣. يطلب من جميع الدول بما فيها الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة العمل بدقة وفقاً لأحكام ذلك القرار بغض النظر عن أي عقد تم التوقيع عليه قبل ذلك التاريخ (S/ RES/ 661 1990)

إثر ذلك القرار على الميزان التجاري العراقي، اذ بدأ العراق يعاني من عجز تجاري في السنوات اللاحقة، وبلغ العجز في عام ١٩٩٢ (٤٦) مليون دولار، واستمر العجز بالتزايد حتى وصل اعلى مستوياته عام ١٩٩٥ بما قيمته (٢٨٠) مليون دولار، وذلك نظراً للانخفاض الكبير في صادرات النفط نتيجة لتأثير القرار (٦٦١) (سلمان، ٢٠١٦، ص ٣٣٠).

على إثر ذلك تراجع الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الاتحادية، اذ كانت الأخيرة قد أعلنت التزامها بقرار الأمم المتحدة فتوقفت جميع الأنشطة التجارية بين البلدين خلال الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٧).

أعلنت الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الامن بالرقم (٩٨٦) الصادر لعام ١٩٩٥ برنامج (النفط مقابل الغذاء) وبموجبة سمح للعراق بتصدير جزء من النفط الخام، ليستفيد من عوائده المالية لتوفير الاحتياجات الإنسانية من (غذاء وعلاجات) تحت اشراف الأمم المتحدة (العنبكي، ٢٠١٢، ص ٤٦-٤٧).

الا ان العراق رفض الموافقة عليه، ولكن بعد سلسلة مفاوضات بين الأمم المتحدة والعراق وافق عليه في ١٠ كانون الأول عام ١٩٩٦، وصدر العراق اول شحنه من النفط في ١٥ كانون الأول عام ١٩٩٦، وقد وصلت اول شحنه من الغذاء الى العراق في اذار ١٩٩٧.

وعلى الرغم من قرار الأمم المتحدة (٩٨٦)، الا ان الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الاتحادية بقي ضعيفاً بسبب اعتماد المانيا الغربية على النفط الروسي بشكل كبير، فضلاً عن ذلك ان النفط العراقي كان محدوداً، فضلا عن ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تعد في مقدمة الدول المستوردة للنفط العراقي بما يصل (١,٢) مليون برميل يومياً، بينما الدول الاوربية فتقدر استيرادها للنفط العراقي (٠,٥) طن فقط.

استمر الميزان التجاري بالضعف حتى بداية عام ٢٠٠٣، تعرض العراق الى غزو من الولايات الامريكية، وأدى الى تغير النظام الحاكم في العراق، وعلى إثر ذلك أصدر مجلس الامن التابع للأمم المتحدة قرار بالرقم (١٤٨٣) في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ الذي قرر بموجبة رفع جميع العقوبات الاقتصادية عن العراق وانهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، وبموجب ذلك القرار عاد الميزان التجاري بين العراق وألمانيا للنشاط وكان في مقدمة السلع المستوردة الرئيسية للعراق (الاجهزة الالكترونية، المواد الطبية)، بينما كان النفط الخام في مقدمة السلع المصدرة الى المانيا.

(Vivian C. Jones, 2005, p.1); (Joy Gordon, 2012, pp.23-24).

الشكل البياني

(مخطط الميزان التجاري العراقي للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣)

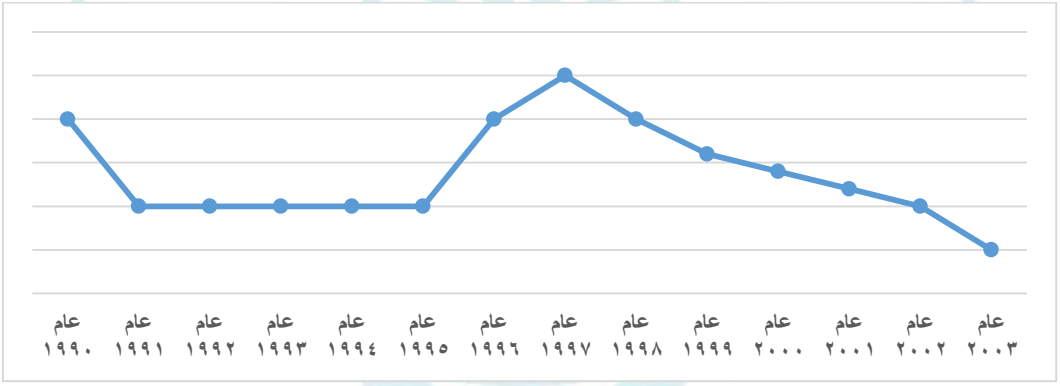

المصدر: (منظمة الدول المصدرة للنفط، النشرة الاحصائية السنوية، على الرابط الإنكليزي www.opec.org).

الخاتمة:

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات يمكن ايجازها بالآتي:

١. يعود الميزان التجاري بين العراق وألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، اذ كانت صادرات العراق تقتصر على التمور التي كانت تحتاجها المانيا لإنتاج الكحول واستخدامها كعلف الحيوانات.
٢. بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شهد الميزان التجاري بين العراق والمانيا تطوراً نتيجة التوجه الشيوعي للحكومة العراقية، مما دفع باتجاه العلاقات مع المانيا الشرقية بسبب التوجه المشترك، وكانت صادرات العراق بالدرجة الأولى النفط الخام.
٣. بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ توقف الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الغربية التي أصدرت قراراً يحظر التعامل مع الدولة تتعامل مع المانيا الشرقية تجارياً ودبلوماسياً ، مما ادى الى توقف النشاط التجاري بين البلدين.
٤. اقتصر الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الشرقية على الأسلحة والمعدات الحربية لان العراق خلال المدة (١٩٨٠- ١٩٨٨) وذلك نتيجة للحرب التي كان يخوضها العراق مع ايران.
٥. توقف النشاط الميزان التجاري بين العراق وألمانيا الاتحادية خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠٠٣) مع اقتصاره على بعض السلع الضرورية ويعزى ذلك السبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق عام ١٩٩٠.

المصادر:

المصادر العربية:

- جريدة الاهرام، العدد ٤١٧، ١٩٨٣.
- جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٧، ١٩٥٩/٣/٩.
- جميل، مظفر حسين: سياسة العراق التجارية، مطبعة النهضة، مصر، ١٩٤٩.
- جودة، نضال شاكر: العوامل المؤثرة على تجارة العراق الخارجية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٨ دراسة قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩١.
- حسن، محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٦٥.

- د.و.ك، ملفات وزارة المواصلات والاشغال، رقم الملف (٣٢١٣١/٤٥)، المؤتمرات العامة ١٩٤٧-١٩٥٨).
- رشم، محمد حسن : التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية واقعة وافاق تطوره، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصادية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٨.
- سلمان، مروة خضير: التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى WTO، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢٢، العدد ٨، ٢٠١٦.
- شذر، حسين طعمة العلاقات العراقية الألمانية (١٩٣٢-١٩٤١) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- صحيفة الزمان، العدد ٤٠٩٠، ٣٠ اذار ١٩٥١.
- صحيفة السياسية، العدد ٦٠٦٦، ١٩٨٥/٦/٢٧.
- صحيفة كل العرب، العدد ٣٧٢، ١٩٨٩/١٠/٦.
- عاشور، احسان جبر: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية: تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧
- العنبكي، عبد الحسين: اقتصاد العراق النفطي: فوضى تنموية... خيارات الانطلاق، مطبعة الساقي، بغداد، ٢٠١٢.
- مجموعة من الباحثين العرب، اسرار التسليح العسكري في العراق منذ عام ١٩٦٨ الفضائح والاحتيالات، منشورات دار الأبحاث والدراسات العربية، لندن، ١٩٩٣
- ياسين، بسمة طه : تجارة التمور العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، العلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

Arabic sources:

- Al-Ahram Newspaper, Issue 417, 1983.
- Jamil, Muzaffar Hussein: Iraq's Commercial Policy, Al Nahda Press, Egypt, 1949.
- Judeh, Nidal Shaker: Factors affecting Iraq's foreign trade for the period 1970-1988, an econometric study, unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 1991.

- Hassan, Muhammad Salman: Economic Development in Iraq (Foreign Trade and Economic Development 1864-1958), Modern Library for Printing and Publishing, Beirut, 1st edition, 1965.
- D.W.K., Files of the Ministry of Transportation and Works, File No. (45/32131), General Conferences 1947-1958).
- Rasham, Muhammad Hassan: Trade exchange between Iraq and the socialist countries, the reality and prospects for its development, unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Baghdad, 1988.
- Salman, Marwa Khudair: Iraq's foreign trade between the necessities of economic diversification and the challenges of joining the WTO, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 22, Issue 8, 2016.
- Shather, Hussein Tohme, Iraqi-German relations (1932-1941), historical study, unpublished master's thesis, College of Education, University of Baghdad, 1988.
- Ashour, Ihsan Jabr: The role of foreign direct investment in the process of economic development: experiences of selected countries with special reference to Iraq, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2007.
- Al-Anbaki, Abdul Hussein: Iraq's oil economy: developmental chaos... starting options, Al-Saqi Press, Baghdad, 2012.
- A group of Arab researchers, secrets of military armament in Iraq since 1968, scandals and frauds, publications of the Arab Research and Studies House, London, 1993.
- Yassin, Basma Taha: The Iraqi date trade 1939-1958, unpublished master's thesis, College of Education, Human Sciences, University of Baghdad, 2018.
- Al-Zaman newspaper, issue No. 4090, March 30, 1951.
- Iraqi Gazette, Issue No. 147, 3/9/1959.
- Al-Siyasa newspaper, Issue No. 6066, 6/27/1985.
- Kol Al-Arab Newspaper, Issue No. 372, 10/6/1989.

المصادر الأجنبية:

– Benno- Eide Siebs, Die AuBenpolitik der DDR 1976- 1989: Strategien und Grenzen, Verlag Ferdinand Schoningh, Paderborn, 1999.

- Egon Winkelmann, Moskau, das War`s, Erinnerungen des DDR-Botschafters in der sowjetunion, 1981 bis 1987, Editionost, Berlin, 1997.
- Hermann Wentker, AuBenpolitik in engen Grenzen: Die DDR im internationalen System 1949-1989, Veroffentlichungen zur SBZ-/ DDR-Forschung im Institut fur Zeitgeschichte, Quekken and Darstellumgen zur Zeitgeschichte, Vol, 72, Walter de Gruyter, Berkin, 2012.
- Joy Gordon, Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions, Harvard University Press, Cambridge, 2012.
- Michael Lemke, Der Naha osten; lndien and die Grotewohlreise im Januar 1959, Zur Anerkennungspolitik der DDR in der zweiten Halfle der funfziger Jahre, in: Asien- Afrika- Lateinamerike, Vol. 20, Akademie Verlag, Berlin, 1993.
- S/ RES/ 661, Resolution 661, adopted by the Security Council at its 2933rd meeting, on 6 August 1990, New York, 1990.
- Statistisches, Amt der DDR, Statistisches der Deutschen Demokratischen Republik, Berlin, 1974.
- Ulf Engel and Hans- Georg Schleicher, Die beiden deutschen Staaten in Afrika Institut fur Afrika- Kunde im Verbund der Stiftung Deutsches Ubersee- Institut, Hamburger, 1998.
- Vivian C. Jones, Iraq`s Trade with the World: Data and Analysis, Congressional Research Service, Washington, D.C., March 25, 2005.
- William Glenn Gray, Germany`s cold war: The Global campaign to lsolate East Germany 1949-1969, The University of North Carolina prass chapel Hill, 2003.